### عضو مجلس المفوضية المستقيلة تدافع عن نفسها

# الحسيني: المحاصصة قتلت المفوضية

**متابعة/ المدى**

قالت عضو مجلس المفوضين السابق والذي تم تشكيله من قبل فريق من الأمم المتحدة، حمدية الحسيني إن المحاصصة الطائفية تقف وراء استقالتها وأنها هي من دمرت مفوضية الانتخابات.

وكشفت الحسيني في مقابلة مع وكالة أنباء النخيل المحلية عن سبب عدم حضور مؤتمر المفوضية لاعلان نتائج الانتخابات، وقالت أن لديها أسباباً قانونية للتحفظ ومن ضمنها مركز إدخال البيانات والذي يفترض ان يكون جزءاً من الهيكلية التابعة للإدارة التي كانت مشرفة عليها، واتخذ المجلس قراراً بسحب صلاحياتي من هذا المركز وأعطيت هذه الصلاحيات لثلاثة مفوضين، وهذا القرار الذي اتخذه المجلس قبل الانتخابات بستة اشهر وقد قدمت اعتراضا على هذا القرار الذي لا مبرر له واعتراضي كان قانونيا فأي اعتراضات على نتائج عمل هذا المركز لا علاقة لي بها وقد سجلت هذا التحفظ قبل فترة طويلة من اعلان النتائج، وعندما اتهمني البعض بالتزوير لصالح المالكي إضافة إلى فصلي لعدد من الموظفين العاملين في هذا المركز برغم أنه لا صلاحيات لي على هذا المركز، وقد أعلنت هذا في وقتها ألا صلاحيات لي على هذا المركز بالتالي لا علاقة لي لا من قريب ولا من بعيد بعمله وبما أعلنه من نتائج.

وأكدت الحسيني أن بقاء المفوضية مستقلة أمر في غاية الأهمية، فالجميع يطالب بانتخابات نزيهة وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال استقلاليتها بمجلسها وموظفيها، وهي تحتاج في عملها إلى تعاون السلطات الثلاث لان المفوضية لا يمكنها العمل وحدها، ويجب أن تكون بعيدة عن التأثيرات السياسية وان تعمل بمهنية عالية.

وعن تهم الفساد الموجهة إليها قالت: "إطلاق هذه التهم فيه الكثير من التجني على المفوضية والغرض منه تشويه صورتها ، وتشويه سمعة العاملين فيها وخاصة مجلس المفوضين الذين عملوا بجد وإخلاص وتفان، وربما هناك فساد يكون للموظفين الصغار دور فيه لا علاقة لمجلس المفوضين به، ولمعالجة هذا الفساد يفترض إجراء تحقيق شامل والتأكد من هذه المزاعم ربما ما يتوفر من أدلة لا ترتقي إلى الحقيقة، هناك أمور يجب ان تراعى في مثل هذه الظروف فلا يجب ان تطعن في سمعة اي موظف من دون أن توجد الأدلة المادية، المفوضية أعطت جميع الصلاحيات إلى مراكزها في المحافظات في التعاقد ربما هناك مخالفات إدارية أو مالية فلا يجب في هذه الحالة اتهام المفوضية بالفساد بشكل عام".

وكانت مصادر عليمة كشفت عن أن بقاء أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في مناصبهم مسألة وقت، فيما جدد التحالف الوطني اتهامه لها بالفساد المالي والإداري.

الأسبوع الماضي أكد رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري في اتصال هاتفي مع "المدى" أن الجهة التي طلبت الاستجواب في مجلس النواب رفعت ٣٠ سؤالاً قامت المفوضية بالإجابة عليها جميعا استنادا لتشريعات وأوامر رئاسة الوزراء وصلاحيات الهيئة.

وأضاف الحيدري أن من بين الأسئلة التي وجهت هي سبب امتلاك أعضاء المفوضية ٥ هويات، وكانت الإجابة أن القوات الأمريكية هي من منحتها هذه الهويات.

وعن سبب استقالة رئيسة دائرة الانتخابات حمدية الحسيني، قلل الحيدري من أهمية الأمر، فيما أكدت مصادر نيابية أن سبب استقالتها جاء بعد الحديث عن خضوعها إلى تأثيرات ائتلاف دولة القانون.

المصادر التي رفضت الكشف عن هويتها قالت لـ"المدى" إن الحسيني لطالما حسبت على رئيس الوزراء نوري المالكي وبالتالي عمدت إلى التملص من المسؤولية للتخلص من المساءلة.

وشدد الحيدري على ضرورة البحث عن الغرض من طلب الاستجواب والتوقيت الذي رفع فيه الطلب خصوصا وان البلد مقبل على انتخابات الأقضية والنواحي.

وتابع الحيدري "إذا كان الحديث عن محاولة الكتل السياسية إقالة المفوضية فأننا مستعدون لهذا الأمر ولكن بشرط عدم التشكيك بالنزاهة أو الإساءة لسمعة الأعضاء"، مشددا على عدم وجود أية مؤشرات فساد عليها من قبل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، موضحا أن الاستجواب أمر تعودت عليه المفوضية عقب كل انتخابات، معربا عن توقعه في حال بقائه في المنصب أن يتكرر هذا الأمر مع الانتخابات القادمة.

يشار إلى أن رئيس الدائرة الانتخابية حمدية الحسيني كانت قد ذكرت، السبت الماضي، في تصريح لوكالة السومرية نيوز،"لقد طلبت رسميا من مجلس المفوضين إقالة رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري بسبب مخالفته قانون المفوضية وخروجه على المهنية باتهامي بتقديم استقالتي بناء على طلب من رئيس الوزراء نوري المالكي، وأوضحت "لقد قدمت نسخة من كتاب استقالتي إلى مكتب رئيس مجلس النواب، ونسخة أخرى إلى مكتب رئيس الوزراء، فتم التركيز على النسخة التي وجهتها إلى مكتب رئيس الوزراء"، مبينة أن "توجيه كتاب الاستقالة إلى مكتب رئيس الوزراء تم عن طريق مجلس المفوضين إلا أن المجلس لم يرسل حتى الآن أي نسخة سواء إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء أو مجلس النواب".

وكان مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، أكد الأحد الماضي، أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مطعون فيها وستتم مساءلتها الأسبوع القادم في البرلمان، معتبرا أن أية انتخابات مقبلة ستكون مشروطة وتحتاج إلى إصدار قانون الأحزاب وهيئة مستقلة للانتخابات.

وقال النائب عن التحالف الوطني سامي العسكري في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن"مسألة إعادة الانتخابات ليست سهلة لأنها تحتاج إلى مجموعة مقدمات منها وجود هيئة وطنية مستقلة للانتخابات، لان الهيئة الحالية مطعون فيها وستتم مساءلتها في الأسبوع القادم أمام البرلمان"، مبينا أن"الهيئة الحالية ليست مستقلة لأنها تمثل اتجاهاتٍ وكتلاً متنوعة".

### ضحايا هجمات القاعدة منسيون وأُسرهم تسأل التعويض والمعونة

# الشرطة العراقية تدفع ثمن العنف

**متابعة/ المدى**

بعد شهرين قضاهما جعفر علي في الخدمة في صفوف الشرطة العراقية توقف عمله وكادت أيضاً تتوقف حياته كلها حيث أصيب جعفر بعيارين ناريين في رأسه ونجا من الموت ولكنه أصيب بشلل كامل.

وقالت شكرية حربي والدة جعفر علي لرويترز "هو شخص كبير وضخم وحاله صار سبع سنين وأنا امرأة كبيرة وأنا لازم علي حسب الأصول أقلبه وأغسل له لمنع التقرحات. لا يجوع ولا يبرد ولا يعطش. كل شيء مجهز. العلاج مجهز. أي شيء مجهز له ٢٤ ساعة وأنا امرأة كبيرة وتعبانة وصار لي سبع سنين."

في آذار عام ٢٠٠٥ كان جعفر علي عمره ٢٢ عاما وكان قد أمضى في ذلك الوقت شهرين في جهاز الشرطة وكان يشارك في مهمة أمنية في الفلوجة عندما فتح مسلحون النار على دوريته. وقتل زميل لجعفر على الفور وأصيب علي في الرأس. ثم قضى بعد ذلك تسعة أشهر يعالج في المستشفى قبل نقله إلى بيته لتتولى أسرته رعايته.

ولا يتمكن علي أن يحرك سوى عينيه ويده اليسرى وهو لا يستطيع الكلام حيث أصيب بتلف في المخ.

وقالت والدة جعفر "أتمنى.. وبماذا ينفع الندم. لماذا لا أندم. أنا قلت طول عمري لن أسامح نفسي. لماذا سمحت له بالذهاب وأنا لازم أقول له أن يذهب. قلت له أن يذهب والذي يكتبه الله سوف نراه. ماذا أفعل. يريد أن يعيش. لازم يعيش. هل أدعه يذهب لطريق آخر.. طريق الشرطة ليس خطأ."

ولا تقتصر هذه المحنة على جعفر وحده فأفراد الشرطة مستهدفون من المتشددين وغيرهم من المسلحين في العراق. وتقول وزارة الداخلية العراقية إن ٨٨١٣ من أفراد الشرطة قتلوا وأصيب ٧٥٧٠ بجروح وإصابات مختلفة خلال السنوات الثماني الماضية منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة.

ورغم المخاطر ما زال الإقبال كبيرا على الانضمام إلى جهاز الشرطة حيث لا يقل راتب المنتسبين إليه عن ٥٠٠ دولار شهريا.

وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن سبعة ملايين عراقي أي نحو ٢٣ بالمئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر. وتبلغ نسبة البطالة في العراق ١٥ بالمئة بينما تشير البيانات إلى أن ٣٠ في المئة من القوة العاملة العراقية تعمل في وظائف مؤقتة.

وما زال جعفر علي يتقاضى راتبه الشهري البالغ ٦٢٠ ألف دينار عراقي (٥٣٠ دولار) لكن هذا المبلغ لا يكفي لتعطيه نفقات علاجه ورعايته.

يسعى فاضل عوض الشويلي الذي يدير مركزا حكوميا للرعاية الاجتماعية في بغداد إلى زيادة مبالغ التعويض التي يحصل عليها أفراد الشرطة المصابون.

والمركز جزء من شبكة منتشرة في أنحاء البلاد لتقديم المساعدة العاجلة للعاملين بوزارة الداخلية.

ويحصل أفراد الشرطة الذين أصيبوا خلال العمليات على رواتبهم كاملة شهريا علاوة على تعويض يدفع مرة واحدة يعادل نحو ٣٠٠ دولار.

وذكر الشويلي لرويترز أن أفراد الشرطة المصابين لا يحصلون على أي مساعدات أخرى لتغطية نفقات علاجهم أيا كان نوع الإصابة.

وقال "هذا الموضوع هو مهم وحساس ولكن نحن غير راضين عنه لأنه ٣٥٠ (ألف دينار أي نحو ٣٠٠ دولار) تعطى لكل جريح ولا يميز بين جريح بتر والجريح البسيط. وهذا شيء لا أعتقد أنه مرضٍ ولا به قناعة تامة. نحن نمشّي حسب الضوابط القانونية لأنه الضوابط القانونية تقول إنه الجريح فقط جراء العمليات الإرهابية سواء جرح بسيط أو عميق."

واضطر العراق لإرسال ١٨٩ من أفراد الشرطة المصابين إلى الخارج ليتلقوا علاجا متخصصا في شهري يناير كانون الثاني وفبراير شباط. وذكرت وزارة الداخلية التي أعلنت تلك الأرقام أن أولئك الجرحى كانوا يحتاجون لجراحات دقيقة يصعب إجراؤها محليا وأن نفقات العلاج في الخارج دفعت من الأموال العامة.

### توقعات بارتفاع الهجمات المسلحة كلما اقترب موعد الانسحاب

# المالكي: لا اتفاقية أمنية جديدة مع واشنطن

**متابعة/ المدى**

استبعد رئيس الوزراء نوري المالكي إمكانية حصول اتفاقية أمنية جديدة مع الولايات المتحدة الاميركية لتمديد بقاء قواتها في البلاد لأن وثيقة الاتفاق الستراتيجي واضحة في هذا الخصوص، لكن هذا لا يعني عدم حصول تعاون وتنسيق مع الولايات المتحدة في مجال التدريب والتسليح، مؤكدا أن قواتنا الأمنية باتت قادرة على حفظ الأمن واليوم تمتلك الأسلحة والمعدات المتطورة التي تمكنها من تنفيذ جميع المهام التي تكلف بها.

وتابع المالكي في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه قناة بلادي الفضائية "أن عملية التسليح مستمرة من خلال التعاقد مع شركات فرنسية وأميركية وروسية لتوريد طائرات مروحية فضلا عن أننا أبرمنا اتفاقية مع الجانب الامريكي للإبقاء على أسلحة ثقيلة في العراق منها كتائب مدفعية ومدرعات، وقد بدأت عملية الاستلام والتسليم".

ودعا المالكي الكتل الكبيرة في مجلس النواب إلى خلق فرص للتفاهم والتوافق بهدف توجيه جهد البرلمان والحكومة باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية و البرنامج الحكومي المتفق عليه.

وقال المالكي: لا يمكن للحكومة أن تحقق برنامجها من دون دعم البرلمان لها والقضية بالعكس فلا يمكن للبرلمان أن يحقق النجاح من دون أن تكون الحكومة إلى جانبه.

وأكد رئيس الوزراء على ضرورة تفعيل التفاهمات والمشتركات مابين السلطتين التنفيذية والتشريعية لأن تقريب المشتركات سيساعد على اختزال الحكومة إذا حصل إجماع على ذلك، مشددا على ضرورة تعزيز الثقة بين القوى السياسية التي تضاهي قوة الدستور.

واوضح المالكي، ان نجاح التوافقات السياسية وتوحيد الجهود في التصدي للإرهاب والفساد والاستجابة لمطالب الناس والإصلاحات سينتج تطويرا وإصلاحا للعملية السياسية.

وعزا رئيس الوزراء إلغاء عقد شراء طائرات بـ ١٦ الاميركية الصنع إلى قلة التخصيصات المالية وسعي الحكومة لتوفير مفردات البطاقة التموينية والنهوض بالخدمات.

من جانبها، قال عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية زهير الأعرجي إن المجاميع الإرهابية ستكثف من هجماتها كلما اقترب موعد الانسحاب الامريكي من البلاد نهاية العام الحالي.

وأضاف الأعرجي لوكالة الصحافة المستقلة إن هذه المجاميع التي لا تريد الخير للعراق وشعبه ولا تؤمن بالعملية السياسية ستحاول تعقيد الأمور على مختلف الأصعدة كلما اقترب موعد الانسحاب الامريكي.

وأكد على الثقة الكبيرة بقدرة القوات الأمنية والعسكرية العراقية على مواجهة هذه العمليات الإرهابية عبر جاهزيتها الكاملة لتسلم الملف الأمني والتعامل معه بكل حزم.

ومن المقرر أن يتم انسحاب القوات الاميركية من العراق في ٣١ من شهر كانون الأول القادم وحسب بنود الاتفاقية الأمنية بين البلدين.

وكان مستشار رئيس مجلس الوزراء عادل برواري قال إن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن ربما تخضع للتعديل والتغيير.

وأضاف برواري إن احد بنود الاتفاقية الأمنية ينص على تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين في حال تدهور الوضع الأمني. مشيرا إلى إن ذلك البند يجيز للطرفين العمل على مواجهة الموقف وإيجاد حل له. وأوضح برواري أن الاتفاقية الأمنية ستُعرض على البرلمان مرة أخرى للتصويت في حال حصول أي تعديل عليها. كما أشار إلى أن البرلمان ستكون له الكلمة الفصل بشأن تمديد بقاء القوات الأميركية أو رحيلها.

وقال النائب عن التحالف الوطني محمد سعدون الصيهود إن بعض الأحزاب تحاول عرقلة انسحاب القوات الاميركية حتى لا تنكشف مصادرُ تمويلها، بحسب قوله. وأضاف الصيهود أن قانون الأحزاب الذي من المقرر مناقشته داخل البرلمان يحدد تنظيمَ عمل الأحزاب ومصادرَ تمويلها ويحدد توجهاتها وانتماءاتها، ولوجود عدد من الأحزاب التي تتلقى دعماً مباشرا من الجانب الامريكي ، فأنها تسعى إلى عرقلة الانسحاب الامريكي من اجل التغطية على مصدر تمويلها مطالبا الأحزابَ كشف مصادر تمويلها سواء كانت خارجيةً أو داخلية ، اذ ان ذلك وفي الحالتين سيضع الأحزابَ تحت طائلة القانون، فالأحزاب التي تتلقى دعماً خارجياً ترتكب جريمةً ومخالفة دستورية لأنها تعمل لجهات خارجية ولا تعمل لمصلحة العراق.

هذا وصرح رئيس كتلة التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي النائب فؤاد معصوم ان التحالف الكردستاني لا اعتراض لديه من حيث المبدأ على التمديد للوجود الأمريكي في العراق.

وأضاف معصوم أنه في الوقت الذي لم يصدر فيه رد فعل رسمي من قبل القيادة الكردية بشأن الموقف من بقاء القوات الأمريكية في العراق بعد عام الفين واحد عشر، إلا أنه يستطيع التأكيد على أن القيادة تؤيد بقاء قوات أمريكية في العراق بعدد محدد من الجنود ولمدة محدودة ولأهداف محددة ايضا.

وتوقع معصوم صدور موقف رسمي سواء من قبل القيادة الكردستانية أو من رئاسة إقليم كردستان بهذا الشأن.

يذكر ان السيناتور الامريكي ليندساي غراهام دعا الأميركيينَ، الى العمل بذكاء لإقناع العراقيين بضرورة إبقاء خَمسة عشر ألف جندي في عام الفين واثنى عشر وإلا فان العراق سيذهبُ إلى الجحيم على حد قوله.

وحمّل غراهام حكومةَ رئيس الوزراء نوري المالكي، مسئوليةَ حاجة الشارع العراقي لبقاء القوات الأمريكية بعد الموعد المحدد بنهاية العام الجاري لأن حكومتَه لم تُسم بعد ووزراء الدفاع و الداخلية والأمن الوطني، على الرغم من مرور عام كامل على الانتخابات النيابية .وعلى سياق متصل أعلنت وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون، الاستعداد لبحث تمديد وجود قواتها في العراق في حال طلب ذلك، فيما أشار قائد القوات الأميركية إلى أن المشاحنات السياسية وعدم اختيار الوزراء الأمنيين حتى الآن ساهم بفشل العراق في اتخاذ قرار طلب التمديد.وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس قال خلال لقائه بقوات بلاده في قاعدة قرب مطار بغداد الدولي أمس الخميس، إن العراقيين إذا طلبوا من القوات الاميركية البقاء فأنه سيتم التخطيط لهذا الأمر، معرباً عن اهتمام القوات الاميركية لاستمرار وجودهم لمدة أطول في العراق.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون